بناء الدولة العراقية المعاصرة بين الديمقراطية الغربية والتكافل الاجتماعي في الإسلام

المدرس الدكتور
تحسين رسول محمد رضا محيي الدين
المديرية العامة للتربية في النجف الاشرف
tahseenmuhiddin148@gmail.com

Building the contemporary Iraqi state among Western democracy and social solidarity in Islam

Lecturer Dr.
Tahseen Rasool Muhammad Ridha Mohiuddin
General Directorate of Education / Najaf Governorate / Iraq

الملخص:

لكي أكون إنساناً يتوجب عليّ أن أدخل في مضمار التربية.

يبدأ النظام التربوي من الاسرة وعند الأم تحديداً حتى ينتهي عند المجتمع مروراً بالمدرسة، ومفهوم التكافل الاجتماعي هو جزء من التربية التي تنتهي إلى عدم جعل الاموال إلهاً ثانياً يُعبد إلى جانب رب العزّة خالق الكون باعتبار أنّ المال وسيلة إلى غاية وليس غاية بحد ذاته.

يُعد التكافل الاجتماعي وسيلة إنسانية لمحاربة الفقر الفردي في المجتمع وبالتالي إيجاد حالة من التوازن المجتمعي الوسطي أو ما فوق الوسطي بين الافراد ورفض التعالي بينهم ورفض الشعور بالنقص عند البعض، فعند تواجد الفروق الطبقية ينهدم المجتمع وينهدم معه الانسان.

حاولنا في مبحثنا هذا التطرق إلى مفهوم التكافل الاجتماعي في الاديان السماوية اليهودية والمسيحية والاسلامية وأيضاً معرفة هذا المفهوم وفق النظريات الوضعية المتمثلة بالمذهبين الرأسمالي والشيوعي باعتبارهما الأكثر إنتشاراً بين الشعوب من الناحية السياسية وأيضاً التطبيقات العملية وأثرها على المجتمعات وصولاً إلى تطبيق هذا المفهوم التكافلي الاجتماعي في دولتنا العراقية في بنائها الجديد خاصة بعد التغيير الكبير وسقوط الحاكم الصنمي عام ٢٠٠٣ والفوضى الحاصلة في المجتمع العراقي.

يبدو ومن خلال القراءة أن التكافل الاجتماعي وفق النظرية الاسلامية ليس هو الضمان المعمول به لايجاد حالة من العيش الكفاف للانسان بل الصعود والترقي به إلى مستوى ما فوق الوسطية ورفض الطبقية بأقل مستوياتها فالناس كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا وكل بناء لا يستقيم ويرتفع إذا وجد فيه وبداخله هفوات وبين موادّه فراغات.

الكلمات المفتاحية: الانسان، التربية، بناء الدولة، التكافل الاجتماعي، اليهودية، المسيحية، الاسلام، الرأسمالية، الشيوعية.

Abstract:-

In order to be a human، I must enter the field of education.

The educational system starts from the family and with the mother in particular until it ends with the community، passing through the school، and the concept of social solidarity is part of the education that ends with not making money a second deity to be worshiped alongside the Lord Almighty، the Creator of the universe، considering that money is a means to an end and not an end in itself.

Social solidarity is a humane way to combat individual poverty in society، thus creating a state of median or above-average societal balance between individuals، rejecting transcendence among them، and refusing to feel inferior for some. When class differences exist، society collapses and man collapses with him.

In this study، we tried to address the concept of social interdependence in the Jewish، Christian and Islamic monotheistic religions، as well as knowing this concept according to the positivist theories represented by the capitalist and communist doctrines، as they are the most prevalent among peoples from a political point of view، as well as practical applications and their impact on societies، leading to the application of this social symbiotic concept in our Iraqi state. In its new construction، especially after the great change and the fall of the idolatrous ruler in 2003 and the chaos in Iraqi society.

It appears through reading that social solidarity according to the Islamic theory is not the guarantee in place to create a state of subsistence living for the human being، but rather the rise and advancement of it to a level above mediocrity and the rejection of class at its lowest levels. And between its materials are spaces.

Keywords: human، education، politics، State building، social solidarity، Judaism، Christianity، Islam، capitalism، communism

المقدمة:

عندما نقول وبالاتفاق أنّ الكمال لله وحده فهذا يعني أنّ جميع مخلوقاته في نقص ما داموا وإفتقار، لكن مع النقص في المخلوقات فقد رفع الله النوع الانساني دون سائر مخلوقاته بأن حباهم العقل دون غيرهم تلطفا منه وتحننا واعطاهم الحرية في إستعمال العقل واستثماره ليحاولوا إتمام ما نقص منهم وصولاً إلى حالة هي أقرب إلى الكمال الانساني.

لذلك عندما نتكلم عن التربية فانما نتكلم عن تربية الانسان تحديدا كون هذا الانسان يحمل العقل دون سائر خلقه. فالتربية هي المحاولة الانسانية العقلية لاتمام النقص والافتقار والكمال عند النوع الانساني، لذلك تكون التربية مشروع الهي للنوع الانساني دون غيره من المخلوقات. لكن عن اية تربية نتكلم بينما التربية متعددة بفروعها بين التربية الدينية والأخلاقية والتربية الوطنية والتربية الاجتماعية والسياسية و.....

إنّ فروع التربية بجملتها تاتي بالاكتساب عن طريقين أما بالوراثة وهي أقلها أو بالتعلم وهو أكثره. أما التي تكتسب بالوراثة فهي من الأبوين وما علوا، أما الاكتساب بالتعلم فتأتي إبتداءً من الأسرة كمرحلة أولى كونها تمثّل اللبنات الأولى والاساسية للتربية حيث يستحصلها الطفل من الممارسات الأبوية الأسرية مع طفلهم حديث الولادة، ناهيك عن دور الطبيعة التي تساهم في بناء ونمو الطفل. لتأتي المرحلة الثانية في المدرسة والجامعة حسب الترتيب التعليمي، وهذه المرحلة يتعهدها المعلم او المدرس كعنصر اساسي للتربية، إضافة إلى كون المدرسة تمثل مجتمعاً صغيراً أو بودقة تنصهر فيها مختلف طبقات المجتمع الكبير الذي سيكون الطفل جزءاً منه في قابل سنينه، فالمدرسة تعد المنطلق الاول لمسيرة الطفل الحياتية والمجتمعية القادمة، ليأتي دور المجتمع كمرحلة ثالثة وربما أخيرة فيتأثر الشخص أكثر بالعادات والتقاليد وتأثير الاشخاص الذين يحملون السمات والصفات الشخصية " الكاريزما "، فقد يبرز شخص من بين أفراد المجتمع يكون لهم تأثير وتكون لهم القيادة في إتجاه معين وصيرورة معينة، ومنهم كان الصادق الامين (محمد ﷺ) رسول الحرية والسلام الذي كان على خلق عظيم حينما هيأ له الخالق أسرة التزمت تربيته على أفضل ما يكون. فنقل وهو في مرحلة عمرية ناضجة ومتكاملة المجتمع العربي من حال الجاهلية والتهميش على مستوى التاريخ إلى مستوى قيادة مجتمع الجزيرة العربية ثم الانطلاق بعد حين إلى قيادة

العالم والريادة في العلم والحكمة بعدما أعلن في بداية رسالته الانسانية كلمة " لا اله إلاّ الله وحده لا شريك له " وقوله " قولوا لا اله الا الله تفلحوا "، وكان مّما جاء به هذا الرجل العظيم وما جاءت به رسالته السماوية العظمى نظرية أو فكرة التكافل الاجتماعي التي نحن بصددها.

مّما لا يخفى أنّ المال عصبٌ مهمٌ للحياة وإنْ لم يكن العصب الأوحد فيها، لذلك يتمتع هذا العنصر بالدور الكبير في صيرورة الانسان حيث نرى ويرى كل بني الانسان كيف يكد ويشقى لغرض الحصول على المال في سبيل صيرورته الحياتية وبناء دولته الشخصية على مستوى الافراد، وهنا يتباين التعب والشقاء بين شخص وآخر ويتباين أيضا الحجم المالي الذي يتحصل عليه الانسان وطبعا كلٌ بحسب قوته البدنية أو الفرصة المتاحة له مع قليل من الحظ إذا إعترفنا به كمؤثر في حياة الانسان. ومن هذا أيضاً يتبيّن ويتباين الحرص الانساني على المال وعلى إدخاره.

من المقدمة أعلاه نحاول الولوج إلى مبدأ التكافل الاجتماعي وأهميته في صياغة المجتمع العراقي المعاصر، ذلك أنّ مجتمعنا يعيش الفوضى وبدء نشوء الطبقية والتفاوت الطبقي بين أفراد قلائل جمعوا بطريقة وأخرى وكنزوا الأموال وأكثرية مجتمعية تعاني الأمرّين من الفقر والعوز.

تكلم الكثير وبحث ونظّر في التكافل الاجتماعي منذ تكونت المجتمعات ومنذ بدأ الانسان في التكسب والادخار وما إنعكس ذلك في سلوكه التربوي الاسري أو المجتمعي لتأتي نظرية التكافل الاجتماعي لتحد من السلوك المشين وتؤيد وتدعم السلوك الانساني القويم بتغيير الاتجاه إلى التعاون والاهتمام بالآخر في نوع من التربية المجتمعية وتوزيع المال بين الأفراد. لذلك يمكن إعتماد نظرية أو مبدأ التكافل الاجتماعي كنظرية سياسية وإجتماعية نقدية يمكننا عند تطبيقها بالصورة الصحيحة في بلدنا العراق ان تساهم في بناء الدولة وتنظيم المجتمع واستقراره وإضعاف التفاوت الطبقي لكن مع بناء منهاج تربوي تتبناه الدولة يضمن تكيف المجتمع مع هذه النظرية أو المبدأ.

يبدأ البحث وبعد المقدمة في محوره الأول الذي يتضمن التعريف بالتكافل الاجتماعي لغة وإصطلاحاً معتمداً على معاجم اللغة العربية وقواميسها ثم التعرّف على أقوال ذوي

الاختصاص في المعنى الاصطلاحي له، ننتقل بعدها إلى المحور الثاني بما يتضمنه من آراء الديانات السماوية الثلاث - اليهودية، المسيحية والاسلام - وتطبيقاتها الاجتماعية ودعوة أصحاب الرسالات مجتمعاتهم للعمل بها، بينما يتطرق المحور الثالث إلى رأي المذاهب السياسية المؤثرة على المجتمعات في عصرنا الحالي - الرأسمالية والشيوعية - وتأويلاتها بما يقابل نظرية التكافل الاجتماعي والغاية منها. محاولين ربط هذه المحاور بالسياسة المالية في عراقنا المعاصر وعارضين كيفية العمل بنظرية التكافل الاجتماعي ومن يتحمل مسؤولية تطبيقها والعمل بها، وأخيرا الحلول التي توصلنا اليها بما يعرف ب نتائج البحث سائلين المولى عزّ وجل ان يوفقنا لخدمة مجتمعنا وبلدنا العراق إنّه نعم المولى ونعم المجيب.

المحور الاول

التكافل الاجتماعي لغة واصطلاحاً

التكافل لغة:

في معجم قواميس اللغة جاءت كلمة:

التكافل[١]: من مادة كَفِلَ بالكسر وتعني الضعف والهوان. او من:

الكفيل: وهو الشاهد والرقيب. او من:

الكافل: وهو العائل والضامن، والكافل هو الذي يكفل إنساناً فيعوله.

أما في المعجم الوسيط[٢] فقد جاء:

كفل فلان - كفلا وكُفولا، اذا واصل الصوم، واخذ على نفسه الاّ يتكلم في صيامه فهو كافل. يقال: اكفل المال وكفل عنه المال لغريمه فهو كافل.

الكفيل: للصغير ربّاه وانفق عليه.

كفل فلانا ماله: اعطاه ليكفله ويرعاه، وفي التنزيل " إنّ أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال اكفلنيها "[٣].

وجاء في القاموس المحيط[٤] أيضاً:

كفل يكفل كفلاً وكفالة فهو كافل وكفيل والمفعول مكفول .

كفل يتيما ربّاه وانفق عليه وقام بامره، تعده برعايته.

انت خير المكفولين. جاءت في حديث هوازن ويعني به رسول الله.

وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم. القران الكريم.

كفل المال، كفل الرجل، ضمنه.

التكافل إصطلاحاً:

إهتم رجال الاصلاح الحداثويين بمصطلح التكافل ضمن مباحث العدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الانسان برغم أنّ الديانة الاسلامية قد سبقتهم إلى ذلك ووضّحت معانيه قولاً وفعلاً منذ الدعوة الاسلامية التي صدح بها نبي الامة محمد ﷺ، لذلك عندما نبحث في التكفل إنّما نبحثه في معناه الواسع الذي جاء ضمن المفاهيم الاسلامية. فقد جاء في تعريف

ابي زهرة: هو ان يكون آحاد الشعب في كفالة جماعتهم وان يكون كل قادر او ذي سلطان كفيلا في مجتمعه يمده بالخير، وان تكون القوى الانسانية في المجتمع متلاقية في المحافظة على مصالح الاحاد ودفع الاضرار عن البناء الاجتماعي واقامته على اسس سليمة(٥).

وفي تعريف عبد العزيز الخياط:

تعريفه: التكافل هو ان يتساند المجتمع افراده وجماعته بحيث لا تطغى مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة ولا تذوب مصلحة الفرد في الجماعة، وانما يبقى للفرد كيانه ومميزاته، وللجماعة هيئتها وسيطرتها، فيعيش الافراد في كفالة الجماعة كما تكون الجماعة متلاقية في مصالح الاحاد ودفع الضرر عنهم(٦).

منذ بدء الخليقة والانسان ما زال يبحث عن متممات كماله بمعنى أن الانسان فقير، والفقر هنا ليس المقصود منه الفقر المالي المقابل للثروة لكنه الفقر إلى كل متطلبات الحياة المادية والمعنوية والروحية وإن كان المال " الدرهم والدينار " هو أكثر ما يبحث عنه الانسان، يقال في ممازحة مأثورة ومتداولة عن الكاتب الانجليزي الساخر برنادشو عندما سائله احد زملائه بما معناه " انك تبحث دائما في كتاباتك عن المال بينما انا اكتب عن الشرف. فاجابه برنادشو صدقت فكل شخص يبحث عمّا يفقده ". ما يعني البحث عمّا يسد إفتقار الانسان من النقص الذي هو فيه.

عندما شاعت الديمقراطية في أكثر بلدان العالم المتمدن وهي تعتمد الحرية الفردية للشخص الانساني بما يظهره هذا الشخص من سلوك ظاهر ونقول ظاهر لان الله سبحانه وتعالى هو وحده المطلع على بواطن السلوك الانساني وسريرته ومجمل الامور والقضايا النفسية، فالسلوك الانساني بفرعيه الباطن والظاهر يرتبطان بالتربية ولكن الظاهر منها يتوضح أكثر بالحرية الفردية كسلوك وأكثر إنعكاسا لها، فيحتاج حتما إلى تربية خاصة ومنهاجا تربويا يحدّد مقدار الحرية التي يتوجب عليه إستخدامها في حياته الآنية والمستقبلية. فالحرية الفردية أعطت للشخص المتربي فسحة من الفكر والعمل خارج حدود العادات والتقاليد الاجتماعية وربما خارج حدود الاعراف والقوانين المتبعة في ذلك المجتمع وذلك البلد، وللابتعاد عن السلوك المشين الذي ربما يراود الشخص وهو في حريته الفردية أن يأخذ العمل التربوي ومنذ بدايته دوره في هذا المجال، فمثلا في التربية الاسرية على الوالد ان يشكر ولده لفعل حرٍ قام به جيد وحسن مثل مشاركته زميله في المدرسة وجبة الافطار الخاصة به وأن يوجّههُ بعد فعل حرٍ سيءٍ صدر منه في مدرسته مثلا، فالمشاركة في وجبة الافطار مع الزميل هو نوع من التكافل الاجتماعي غير منظور بالنسبة للطفل. أو أن تقوم المؤسسة الدينية على بث روح الخير والمحبة والوعد الالهي وغفرانه بدل الانذار بالوعيد الالهي وحرارة جهنم، وهذا الامر الذي هو اسلوب الثواب لكل عمل خير قد يبعد الانسان المتربي عن فعل العمل القبيح بالتطبّع والاكتساب أكثر من أسلوب العقاب والخوف من العمل وهو ما يطلق عليه عالم النفس - سكنير - المعزز الايجابي[٧] وهذا يستدعي إرجاء أسلوب العقاب دون تركه أو نسيانه لبعض الوقت إذا تطلب الامر ذلك. فالتكافل الاجتماعي لا يختص بالامور المالية فقط بل يتعداها إلى التكاتف والتعاون المجتمعي.

إنّ أسلوب الوعد يعطي للمتربي دافعا قويا إلى فعل الخير وتكراره بعد أن يتلقى الثناء والمديح والتشجيع المصحوب بالابتسامة الجميلة وربما جائزة عينية، بينما أسلوب الوعيد قد يؤدي إلى نتائج عكسية بحسب أسلوب الرد ومتطلباته من الانكماش والتعنيف والتقابل بالحزن والتهويل. وهذا الاسلوب التربوي عندما نعكسه ونبيئه في مجتمع لابد ينفعنا كسياسة تربوية فردية مؤطرة بروح التعاون بين الافراد في مساعدة المحتاج كصورة أولى من صور التكافل المجتمعي على مستوى المجتمع ما ينتج عنه إلى سن قوانين تتكفل الضمان الاجتماعي للمحتاجين وهو نوع من أنواع التوازن الاجتماعي للمجتمع في دولة. فعن

اسحق بن عمار من تاريخنا الاسلامي أنه قال للامام جعفر الصادق عليه السلام (أعطي الرجل من الزكاة ثمانين درهما، قال الامام الصادق نعم وزده، قلت اعطيه مائة، قال نعم وأغنه إن قدرت على أن تغنيه)[٨] وفي رواية اخرى عن الامام الصادق عليه السلام قوله (إن الله تعالى نظر في أموال الاغنياء ثم نظر في الفقراء فجعل في أموال الاغنياء ما يكتفون به ولو لم يكفهم لزادهم، بل يعطيه ما يأكل ويشرب ويكتسي ويتزوج ويتصدق ويحج)[٩]. لا يحتاج هذا الكلام إلى ادنى تأويل. فنظرية التكافل الاجتماعي نظرية يقول بها الاسلام لفرض حالة من التوازن الاجتماعي في المجتمع بمعنى أنّ نظرية التكافل الاجتماعي تعتمد تربية روحية مهيمنة على السلوك الداخلي وما ينعكس منه في سلوك الانسان الظاهري. وهذه التربية في رأي الباحث ربما لا تستوجب سن قانون وضعي بل هي تربية إجتماعية يتربى عليها الابناء في أسرهم ويأخذون بها بما يمتلكون من حرية فردية بالتصرف بأموالهم سواء كان هذا الفرد ينتظر الجزاء الاوفى والكلمة الطيبة والمدح والثناء أم هو يعمل الخير لأجل الخير ولذاته.

المحور الثاني

التكافل الاجتماعي من منظور الديانات السماوية

ما يهمنا في البحث هو إمكان بناء الدولة وفق نظرية التكافل الاجتماعي لان الكل محتاج إلى الكل في سد حاجاته وهذا يعني بناء نظام اقتصادي وسياسة نقدية تتنظم في مجتمع ما وبالتالي بناء دولة ذلك المجتمع، ففي التعريف الاصطلاحي - الذي ذكرناه سابقا - لمفهوم التكافل الاجتماعي الذي هو (ان يكون آحاد الشعب في كفالة جماعتهم وان يكون كل قادر او ذي سلطان كفيلا في مجتمعه يمده بالخير)[١٠] وعليه يكون التكافل الاجتماعي سلوك تربوي غايته دفع الضرر عن الفرد وعن المجتمع في صيرورته البنائية بعد ان يؤسس هذا البناء وفق معايير واسس سليمة، فكما انّ للمجتمع حق على الفرد يكون لنفس الفرد حق على مجتمعه، وبالتالي لابد في نظرية التكافل الاجتماعي اذا صح منهاجها تقوم على فكرة توزيع الاعمال على الافراد كل بمقدار صحته وجسمه السليم وايضا مهارته ومواهبه الفكرية وما يحتاجه ليعيل عائلته وعدد افرادها، هذا لأن الدولة بما تجمع من افراد فهم يختلفون ويتفاوتون، فمنهم الغني ومنهم الفقير ومنهم العالم ومنهم الجاهل ومنهم السليم ومنهم السقيم ومنهم المؤمن بقضاء الله وقدره الصابر المحتسب ومنهم الطمع المكتنز للمال

والجامع له. لكن هؤلاء جميعا يؤلفون المجتمع والدولة التي يتوجب عليها ان توفر لهم اسباب الحياة بما تحويه من حقوق طبيعية وفرتها لهم الطبيعة التي صاغها الله لعباده ضمن الناموس الالهي للطبيعة كحق الحياة وحق الحرية وحق التعلم والكرامة والتملك، يقول افلاطون في جمهوريته (لما كان كل انسان محتاج إلى معونة غيره في سد حاجاته..... فعليه نطلق على ذلك المجتمع اسم مدينة او دولة)[١١].

يعد التكافل الاجتماعي وسيلة إنسانية لمحاربة الفقر الفردي في المجتمع وايضا لايجاد حالة التوازن المجتمعي الحياتي بين افراد المجتمع ذاته، لذلك أخذ ببعضها كفكرة تعود في اصولها التراثية الاوربية إلى اراء الفيلسوف افلاطون خاصة في كتابه الجمهورية في مسألتي العدالة والفضيلة (بأنّ الدولة شخص كبير والفرد دولة صغيرة)[١٢] لكنه - التكافل الاجتماعي - بحثته الديانات السماوية وأكدت عليه في التعامل المجتمعي، وهذا ما سنوضحه لاحقاً:

التكافل الاجتماعي في الديانة المسيحية:

بُعث السيد المسيح - على نبينا وعليه افضل السلام - بتعاليم الانجيل أو ما أطلق عليه العهد الجديد إلى قوم قد بالغوا في جمع المال وإكتنازه باعتمادهم النظام الربوي المجحف ومنهم كانوا رجال معبد ومنهم كانوا اصحاب جاه وثروة وسلطة، حيث كان الربا هو الشرع السائد (فكان المرابون يعيثون في الارض فساداً بارتكابهم ما إبتدعوا من منكرات خلقية وجنسية وافسدوا المجتمع وتنكروا لتعاليم السماء فاصبح الفقراء تحت ظلم أولئك الاثرياء وفقد الفقير الكرامة على ابسط حقوق الانسان بما هو انسان)[١٣] فعندما يفقد الانسان المال لقضاء حاجاته الحياتية فانه يفقد كرامته وربما يطأطئ راسه لغيره ضعفا وخضوعا لشعوره بدنو منزلته امام الاخرين، فقد جاء في إنجيل متى (تعالوا يا مباركي أبي..... جعت فاطعمتموني وعطشت فسقيتموني، كنت غريبا فاويتموني وعريانا فكسوتموني ومريضا فزرتموني ومحبوسا فاتيتم الي. فيجيبه اتباعه قائلين: يارب متى رايناك جائعا فاطعمناك او عطشانا فسقيناك..... او محبوسا فاتيناك. وهنا يرد عليهم ويصحح لهم المعنى فيقول: الحق اقول لكم بما انكم فعلتموه باحد اخوتي هؤلاء الاصاغر فبي فعلتم)[١٤] فالرب في السماء يرضى عن خلقه في الارض ويتودد اليهم اذا فعلوا وقدموا لاخيهم الفقير

اسباب الحياة وحاجاتها وهذا العمل تأكيد على التكافل الاجتماعي بين بني البشر حتى وإن لم يكونوا من الاثرياء ولكنها الانسانية والتربية الاخلاقية التي اتت بها تعاليم السماء وما على الانسان إلاّ ان يهتدي بهدي السماء بإيجاد حالة من التوازن المجتمعي لاعالة الفقراء فلا يكونوا محتاجين او ناكسي رؤوسهم امام غيرهم.

إنّ الافعال الانسانية تدخل السرور بين الناس إذا كانت بلا منّة او تعالي فيشعر الفقير أن لا إغتراب عنهم ولا تفريق او طبقية لذلك تدعوا الاديان إلى التربية الخلقية في بناء الانسان اولا وبناء المجتمع ثانيا.

التكافل الاجتماعي في الديانة اليهودية:

اتت الديانة اليهودية او العهد القديم إلى قوم إشتدت عندهم قساوة الانسان على اخيه الانسان حتى وصلت إلى العبودية بل دونية اكثر فكان الفقير بين الاغنياء اقرب إلى الحيوانية منه إلى الانسانية بسبب تعالي الاثرياء وحالة التكبر التي يعيشونها في مجتمع تربّى على ذلك حتى ان الفقير لا يفكر في حريته او يطلبها وان طلبها يعود اليها مجبولا لها بالتربية المجتمعية فسادت الطبقية باعلى مراحلها وغطرستها وذلك ان أحفاد بني إسرائيل النبي وما نزلوا كانوا اشد حباً للمال حتى انهم عبدوا العجل الذهبي دون الرب كما ذكر ذلك القرآن الكريم في آياته الشريفة " وإتخذوا من حليهم عجلاً جسداً له خوار "[١٥]. لذلك عندما جاء نبي الله موسى الكليم كانت احدى مهماته محاربة الربا للقضاء على تكبّر الانسان وتعاليه على اخيه الانسان فقد جاء في سفر التثنية ما وصّى به النبي موسى قومه من بني اسرائيل (لا تقرض اخاك بربا فضّة او ربا طعام او ربا شيء.... لكي يباركك الرب الهك في كل ما تمتد اليه يدك في الارض التي انت داخل اليها لتمتلكها)[١٦] فالقرض يكون بين شخصين احدهما فقير محتاج والاخر الثري المقرض بمعنى بين طبقة عليا متمكنة خازنة للمال وطبقة اخرى دونية محتاجة له. لذلك دعاهم النبي موسى إلى الابتعاد عن القرض الربوي إمعانا في الانسانية وإبعادا للعبودية إلى بعضهم والتوجه إلى الخالق الواحد في التعبد والعبادة، فكان النبي موسى يحث بني اسرائيل على إنصاف المسكين والبائس وعدم إذلالهم او التندر عليهم بما يفقدهم إنسانيتهم فقد جاء في المزامير " ٧٢ - ٤ " (اقضوا للذليل ولليتيم، انصفوا المسكين والبائس، انجوا المسكين والفقير) او كما جاء في التثنية " ١٥ - ٧ - ٨ " (اذا كان

فيك فقير احد من اخوتك في احد ابوابك في ارضك التي يعطيك الرب الهك فلا تقس قلبك عليه بل افتح يدك له واقرضه مقدار ما يحتاج اليه). إن الديانة اليهودية وعلى ما جاء بلسان النبي موسى عليه السلام قد اكدت على محاربة الفقر وترك التعالي ومحاربة النفس الامارة بالسوء التي يمتلكها اصحاب المال والثروة.

عندما ترتسم هذه الفضائل في عقول الناس تكون نظرية التكافل الاجتماعي في احسن صورها، لكن هذا الامر لا يتأتى بيسر لصعوبته فانه ولاشك يحتاج إلى درس يسبقها في التربية الروحية ينتقل من القول والنصيحة إلى الفعل والعمل، تربية تعتمد حب الخير وعمل الخير لذاته، وكأن عامل الخير في المجتمع لا ينتظر منكم جزاءا ولا شكورا بل شعور نفسي يسمو بالانسان إلى اعلى مراتبها وهو ما اكد عليه ايمانويل كانت في الفلسفة الحديثة في وجوب عمل الخير لذاته في مجتمع ساد فيه التعامل الربوي وإذلال النفس الانسانية وتدميرها كما جاء في المزامير " - ٧ " (أنّ اصحاب المال والثروة يقتلون الارملة والغريب ويميتون القيم) فكانت الديانة اليهودية تحارب الربا وجمع المال غير المشروع لانه يقتل النفس الانسانية ويميت المجتمع.

التكافل الاجتماعي في الديانة الإسلامية:

ممّا لا شك فيه أنّ الاسلام له نظريته الخاصة في الحياة لأن الاسلام يقود إلى الحياة كما يقول المفكر الاسلامي محمد باقر الصدر في كتابه الذي يحمل نفس العنوان. إنّ نظرة الدين الاسلامي للحياة وفي تنظيمها تختلف كلياً عن نظرة الديانات السماوية لها حيث كانت الاديان السابقة تمثل مجموعة وصايا عامة بينما نظرة الدين الاسلامي للحياة وحسب التعبير اللفظي البشري أنها تنظيرية الهية متحدّدة الاتجاهات مع جزء يُبقي حلقة الحياة مفتوحة ولا يتم غلقها إلاّ بالاجتهاد بحسب البعد الزمني والمكاني لها باعتبار أنّ الانسان له القابلية على التعلم والاختيار والتحكم دون باقي خلق الله، بمعنى أنّ الدين الاسلامي اعطى للانسان فسحة من الحرية ليست مطلقة والتفكير إلى تجاوز عقبات الحياة ومستحدثاتها على مر الازمنة والعصور. وهذه فسحة الحرية والتفكير إنّما هي لاستعمال العقل الانساني وعدم جموده في إكمال ما نقص من حاجاته الانسانية واليومية المعيشية التي هي هدف الخالق في رعايته لخلقه وأيضا هدف الانسان بما هو انسان فقير ومحتاج حيث فضّل الخالق عباده

بعضهم على بعض، على أنّ هذا التفضيل هو إمتحان للانسان في كيفية مساعدة الافضل للفاضل او الغني إلى الفقير في العلم والعمل والتربية والصحة وكل أمور الحياة ومتطلباتها مع التأكيد على (أنّ الديانات السماوية إتفقت على إباحة الملكية الفردية والشخصية والاعتراف بها ووجوب حمايتها)[١٧] كما تطرق إلى ذلك الباحث مصطفى السباعي وكذلك حرّمت الأديان ورفضت الاكتناز والادخار بما يؤثر على باقي أفراد المجتمع ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[١٨] بل يعاقب عليها والبشرى وعيد.

إنّ رفض الاكتناز والادخار بما يؤثر على باقي افراد المجتمع وعدم الانفاق والبشرى بالوعيد هي من موجبات نظرية التكافل الاجتماعي في الديانة الاسلامية كمنظور مجتمعي عام وليس فردي كما يحصل في نظرية الضمان الاجتماعي حيث تتوسع من الفردية لتن[١٩]طلق إلى افراد المجتمع بكامل افراده المحتاجين. وهذا فرق وتباين جلي وواضح مع المنظومتين السابقتين الراسمالية والشيوعية في تضعيفهما للانسان وإفقاره بالنسبة لهما والرفع من شأنه وملازمته لافراد المجتمع في المنظومة الاسلامية حيث يقول صاحب الرسالة الاسلامية ونبيها الرسول محمد ﷺ في حديثه المشهور (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمّى)[٢٠] حيث العضو ذلك الشخص الضعيف المحتاج بينما الجسد هم افراد المجتمع المتنعمين واصحاب الدخل العالي من الثروة، فلا يتخلص المجتمع من السهر والحمّى ويستقر إلاّ عندما يطيب الفرد الانساني فيه ويتشافى من الفقر والعوز والذلة، وهذا العوز والذلة لا يشمل البعد المادي المالي فقط وإنما يشمل كل متطلبات الحياة من التربية والتعلم والصحة والحرية والكرامة. لذلك عمد الرسول الأكرم محمد ﷺ إلى إطلاق أسرى معركة بدر من المشركين ومنحهم الحرية قبال ان المتعلم منهم ان يعلّم عشرة أشخاص من أميّي المسلمين فجمع النبي بين إثنتين الحرية للمشرك والتعليم للمسلم. ألم يكن في هذا العمل التربوي تكافلاً إجتماعياً غايته إسعاد الفرد الانساني بين الحرية والتعليم ؟

لذا فالإنسان المسلم يتوجب عليه ان يعين أخاه المسلم اذا جاع او عطش وان يطعمه ويسقيه او حتى في حالة المرض ان يزوره ويدخل السرور إلى قلبه فاحبب لأخيك ما تحب

لنفسك واكره له ما تكره لها كما يقول امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام، وهذا الامر يتأتى في التربية في حب الآخر وإحترامه وعدم تهميشه مهما كانت صفته أو حالته المجتمعية، فترتفع بالطرفين إلى ما فوق حب الذات والانا الشخصية، فعندما تحب لأخيك الانسان ما تحبه لنفسك وتكره له ما تكره لها تكون قد افرغت حالة الاغتراب التي يعيشها اخوك الفقير من محتواها التعسفي والجأته إلى مفهوم المواساة والمساواة، وهنا تتعالى النظرية الاسلامية في الحياة وفي إقامة الدولة من مرحلة الموعظة والنصح إلى مرحلة التنظير والتطبيق ومن مرحلة الارشاد إلى مرحلة السنن والشرائع حيث أن الموعظة والنصح والارشاد دون مراقبة ونظرية وقانون يؤيدها ويحاسب عليها تكون المفاهيم الانسانية إلى المناورة والنسيان والموت اقرب.

إنّ الشرائع والقوانين التي سنّها الاسلام كما يرى الباحث هي في حقيقتها قوانين وشرائع تربوية للنفس الانسانية المحترمة في حفظ الروح وتحقيق العدالة الاجتماعية والحياة الحرة الكريمة للفرد الانساني وبالتالي للمجتمع من خلال حفظ (الدين والنفس والنسل والمال والعقل)[٢١] لكن لتحقيق ذلك يتوجب على السلطة المسؤولة متابعة الامر ومراقبته كون المسؤولية حتما تقع على عاتقها إذ تمثل كيان الدولة ووجودها بما ينفع الناس وهو ما تريده الشريعة المقدسة في أن تحفظ الدولة لمواطنيها (فمقصود الشرع من الخلق خمسة أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم)[٢٢]. وهذا وبصورة عامة قد يكون أقصى ما يريده الفرد الانساني في وجوده الحياتي بغض النظر عن بعض الطموحين للإرتقاء للأفضل أو ذوي القناعة بالأدنى من متطلبات الحياة فيكفيه أن يعيش وإن سُلبت بعض حقوقه أو حتى كلها وكأنهم كالبهيمة همّها علفها.

يحدد الباحث سيد قطب في بعض كتاباته ثلاثة مستويات لنظرية التكافل الاجتماعي في الاسلام:

١- تكافل بين الفرد الانساني وذاته وذلك بالامتناع عن الشهوات وتطهير النفس وتزكيتها والانطلاق بها نحو طريق الصلاح وليس طريق الهلكة، وهنا تستحق النفس حقها من العمل والراحة.

٢- تكافل بين الفرد واسرته وهذه تقوم على عواطف الرحمة والمودة لاعتبارهما اللبنة الاساسية في البناء التربوي الانساني للفرد والمجتمع.

٣- التكافل بين الفرد والجماعة وبين الجماعة والفرد وهذا الامر يتعلق بالحقوق والواجبات بين الفرد ومجتمعه[٢٣].

يلاحظ من هذه المستويات أنّ للتربية والتعليم الدور الاساسي في بناء نظرية التكافل الاجتماعي وبالتالي بناء الانسان حيث التربية الذاتية والاسرية والمجتمعية ما يعني التوجب على الانسان أن يقرأ ويتعلم إضافة لما تهبه أسرته ومدرسته من أسباب التربية والتعليم، لأن الله جل في علاه عندما قال في كتابه الكريم ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[٢٤] قالت الملائكة ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾[٢٥] وهنا علّم الله مخلوقه الجديد الانسان الاسماء وقال للملائكة ﴿فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾[٢٦] فكان تعليم الانسان أعلى مرحلة من تعليم الملائكة وأجل قدرا عند الله ولكن فقط لمن يبغي العلم والتعلّم. فالتكافل الاجتماعي يوجب على الانسان تعليم أخيه الانسان ويأخذ بيده ويرتفع به إلى مستوى الحياة التي أرادها الله لبني البشر.

في الرأي القاصر: نبأتنا ملمات الدهر إلى وجوب العمل حسب نظرية التكافل الاجتماعي في الاسلام بعد أن إبتعد عنها الفرد المسلم بعض البعد، ومن ملمات الدهر كان إجتياح القوة الغادرة التي أُطلق عليها منظمات القاعدة وداعش والنصرة وغيرها حيث تجلّت مع هذا الاجتياح نظرية التكافل الاجتماعي بأبهى صورها في المساعدات المادية والعينية بين أفراد المجتمع العراقي من الموفور إلى المحتاج مع إختلاف وجهات النظر الضيقة بين طبقات المجتمع أو ميوله السياسية والطائفية والمذهبية، فكان التكافل والاشتراك بصد العدو بالآلة والكلمة وبالروح والدم ثم بالغذاء والدواء حتى تم النصر على العدو المشترك كما وظهرت وتجلت هذه النظرية عندما إجتاح العراق وباء قاتل ومميت - كورونا - حيث إشترك كل قادر ومتمكن لتقديم المساعدة سواء الطبية والاعلامية والنصيحة والمادية في دعم المسؤولين للقضاء على الوباء وبقاء الروح الانسانية والتعاون مع مؤسسات الدولة، فالمجتمع وبما يملك من إمكانات وهي بطبيعتها أقل من إمكانات الدولة إلاّ أنها أثبتت صحة نظرية التكافل الاجتماعي في الاسلام في تطبيقاتها وحضورها المجتمعي.

المحور الثالث

التكافل الاجتماعي عند الأنظمة السياسية الرئيسية:

في عالم السياسة والاقتصاد اللذان لا محيص عنهما يسيطر اليوم مذهبان سياسيان رئيسيان على مختلف النظم السياسية التي تحكم دول العالم ولكل نظام منهجه المعتمد في توزيع الثروة على أفراد المجتمع قد تقترب من مبدأ التكافل الاجتماعي وقد تبتعد عنه وهو ما سنلاحظه في الآتي:

التكافل الاجتماعي في النظام السياسي الرأسمالي:

بني النظام الرأسمالي على الربح والربح الربوي المضاعف كنظام التزم به أصحاب رؤوس الاموال وتجار الغرب في مدنهم والحرفيون الذين استطاعوا بنابغ فكرهم إلى بناء المصانع الكبيرة بعد ان تم القضاء على الاقطاعيين من ملاك الارض في نقلة تاريخية يمكن القول أنها إقتضتها صيرورة الحياة ومسيرتها الحتمية نحو التقدم العلمي والتكنلوجي.

لم يستطع الحرفيون في أوربا بناء المصانع دون اللجوء إلى الاقتراض من البنوك الربوية فيها، ومعلوم ان اصحاب هذه البنوك اكثرهم من الديانة اليهودية المحبين للمال والثروة وتكديسها في صناديقهم حيث كان الربا طريقهم الاسهل والاوفى للتربح. إنّ الحاجة إلى المال في الصناعة الجديدة والمتجددة هو ما إضطّر الحرفيين كطبقة تقود المجتمع جديدة إلى الاقتراض من البنوك الربوية لبناء مصانعهم وعليهم السداد بعد حين، الامر الذي جعلهم يلزمون اليد العاملة باطول ساعات العمل وارخص الاجور مع ظروف صحية غير مامونة طلبا للربح ولتسديد ما بذمتهم لاصحاب البنوك من اموال مع ما يتحقق عليها من فائدة ربحية. لذلك يمكن القول ان النظام الراسمالي بني على استغلال الانسان لاخيه الانسان إلى حد إفقاره وتضعيفه طلبا للربح ولكن بداعي فلسفة الحرية المطلقة التي دعا اليها هذا النظام بينما هو في حقيقته مبني على الربا وإفقاد الناس العاملين حريتهم ثم إستعبادهم. لكن على اساس تلك الحرية المطلقة الفردانية تم بناء نظام تربوي ممنهج يؤكد على بناء شخصية الفرد وحريته المطلقة في العمل وجمع الثروة وليس على اساس التعاون والتكافل.

إنّ من برامج كل نظام سياسي وفي أية دولة كانت اعتماد منهج تربوي يؤيد سياسة ذلك النظام ومنه طبعا النظام الراسمالي ليختص به تربية النشيء الجديد للمحافظة على

ديمومة ذلك النظام وحريته المبتناة بالاساس على حرية الفرد في القول والفعل والاعتقاد، لكن هذه التربية واخص المؤسسات التعليمية منها تابعة لنفس النظام الربحي حالها حال الشركات والمصانع الربحية ومؤسساتها على إعتبار الحرية الفردية في العمل فكان التعليم حراً أيضاً وربحياً. فتأسست المؤسسات التعليمية الاهلية المدرسية منها والجامعية وهي تنشر التربية والتعليم مقابل ثمن وكأنهم عادوا إلى بادي التحضر، وفي الحضارة اليونانية تحديداً عندما إتّبع السفسطائيون مبدأ التعليم مقابل المال مع فرق واضح أنّ السفسطائيين جعلوا من التربية والتعليم والحكمة في متناول البسطاء بينما أضحت مدارس اليوم لا يرتادها إلا أبناء الطبقات العليا او فوق المتوسطة ممّن يحرزون المال ويستطيعون بدفعه تعليم أبنائهم دون غيرهم من الطبقات الدنيا، فيكون المقتدر ماليا هو من يرسل إبنه إلى المدرسة بينما البائس والفقير لا يستطيع ذلك بما تفرضه الشركات والمؤسسات التربوية والتعليمية من مبالغ.

يوجد ما يوجب الاشارة اليه حيث تقوم بعض المؤسسات الاستثمارية في نوع من الرعاية للفقراء ان تتكفل في تعليم احد ابناء من لا يستطيعون اكمال دراستهم خاصة لمن هو صاحب مهارة او متفوق في حرفة بشرط ان يلتزم بالعمل في المؤسسة بعد انهاء دراسته، بمعنى إستغلال مهارته وتفوقه في حرفته لاجل الكسب المالي والربح فلا رعاية إنسانية ولا تكافل اجتماعي هنا بل استثمار وكسب مالي.

إنّ المدارس الحكومية والاهلية على السواء تعلم وتنشر التربية حسب مبدأ عام ونظام متّبع في ديمقراطية السياسة الراسمالية مبني على الحرية الفردية في القول والفعل والمعتقد بعيدا عن التربية الروحية في التعاون ومساعدة الآخر حتى توضح المجتمع إلى طبقتين بينهما بون شاسع وبعيد من الناحية الاقتصادية في المعيشة واسباب الحياة.

الطبقة الاولى وهي طبقة الاثرياء المهيمنة والمسيطرة والجامعة للمال والثروة والأخرى طبقة الموظفين والعمال والأُجراء الذين لا يمتلكون الا جزءا من اسباب الحياة ومتطلباتها لينتهي الامر بالنهاية في حينها إلى التمرد والعصيان وترك العمل والمطالبة بتحسين ظروف العمل والحياة أعقبها إنشاء النقابات للدفاع عن العمال والموظفين.

من الشرح المقتضب نريد الوصول إلى اسباب وموجبات الالتجاء إلى نظرية التكافل الاجتماعي في البلاد الغربية صاحبة النظام الرأسمالي والحرية المطلقة المبني على الربح

والربح المضاعف بعد أن تيقن هؤلاء وللأسباب المذكورة سابقا انّه لابدّ من البحث عن نظام يسد او يحاول ان يسد او ان يرضي الطبقة المسحوقة لان في استمرارية تمردهم وتركهم العمل ستنخفض وربما تنعدم نسب الربح المتوخاة من تسخيرهم بابسط الاثمان وقد يتوقف المصنع عن العمل.

لقد تيقنت الحكومات الغربية ومؤسساتها الربحية أنّ التكافل الاجتماعي ربما سينقذ إستثماراتهم من الخسارة او الربح البسيط وأنّ للعامل المعدم وللأجير الفقير حقوقا سلبوها منه وعليهم إعادتها ومنها حق الحياة وحق الحرية وحق العلم وحق الكرامة وحق التملك، إنّ التيقن الذي وصلوا اليه كان نتيجة للاضرابات العمالية والاعتصامات المتكررة برغم قساوة اصحاب العمل ووحشيتهم في فض النزاعات مع العمال سواء بالطرد من العمل وحتى القتل في بعض الاحيان خاصة إذا ما علمنا ان أكثر العمال او الطبقة العاملة كانوا من الجيل الثاني لابناء افريقيا الذين جاء بهم الغربيون من دولهم للبيع والاسترقاق والخدمة. بمعنى ان الحكومات والمؤسسات الصناعية الاهلية لم تبدأ التفكير في نظرية التكافل الاجتماعي من قبل وإذا كان هناك نوع من المعونة والاهتمام الشخصي او المؤسساتي الخاص فهو من باب الشفقة والصدقة والعطف وليس من باب الالزام المجتمعي نحو اشخاص معدمين. ففي القرن السابع عشر إهتدى بعض الاشخاص في دول الغرب إلى فتح الجمعيات الخيرية كصورة من صور التكافل الاجتماعي وإن كانت غير مكتملة وصولا إلى القرن التاسع عشر حيث تحول العمل من الجمعيات الخيرية إلى برنامج حكومي وكانت المانيا السابقة إلى ذلك عام ١٨٨٣م لكنها إختصت به العمال الصناعيين دون غيرهم في نوع من الحماية ضد الحوادث والعوارض التي تحصل للعمال اثناء العمل ثم توسع البرنامج الحكومي الالماني في ١٨٨٩ هذا ليشمل عمال الصناعة والزراعة والتجارة وفي ١٩٦٦م شمل كافة موظفي الدولة. لم تنفرد المانيا بهذا البرنامج الحكومي بل اخذت به مجمل الدول الاوربية كضمان إجتماعي إجباري وايضا الولايات المتحدة الامريكية حتى اعلنت منظمة الامم المتحدة وبعد تاسيسها في ١٩٤٨م عن قانون اممي لحقوق الانسان حيث نصّت المادة الخامسة والعشرون منه على أنّ (لكل فرد حق المعيشة في مستوى معقول بحيث تتوفر له ولأسرته الصحة والمعيشة من غذاء وكساء ومسكن ورعاية صحية وخدمات اجتماعية لازمة)[٢٧].

الملاحظ في هذه البرامج الحكومية الاوربية للتكافل الاجتماعي لم تكن انسانية ولا تعطي المعنى الصحيح للتكافل الاجتماعي حيث نصّت هذه القوانين والقوانين المعمول بها في البلدان ومنها العراق ان يستقطع جزء من الاجر الاسبوعي او الشهري للعامل والموظف لتعطى له في نهاية الخدمة او الاحالة على التقاعد والمرض والعجز، ما يعني لم تشترك الدولة في رعاية ابنائها عند حاجتهم للمال في الشيخوخة والكبر ولا حتى اصحاب الثروة والمال المخزون كما معمول به في الشريعة الاسلامية.

التكافل الاجتماعي في النظام السياسي الشيوعي:

عندما يكون للتكافل الاجتماعي معنى (ان يكون آحاد الشعب في كفالة مجتمعهم وان يكون كل قادر او ذي سلطان كفيلاً في مجتمعه يمده بالخير)[٢٨] فالامر يعني بناءً متينا قيامه على أسس سليمة في دفع الضرر عن الفرد تأسيساً وعن المجتمع تحصيلاً حاصلا. فكما ان للمجتمع حقوقاً على أفراده كذلك يكون للفرد فيه حقاً في مجتمعه، فتكون والحالة هذه وهي تحمل معاني الاستقرار والصيرورة نحو الكمال التربوي حري ان يكون توزيع الاعمال على الافراد في المجتمع كلٌ بمقدار قابليته الفكرية ومهارته ومواهبه وصحته الجسمية وان تكون الاجور تتناسب ايضا مع الحاجة الفعلية للفرد ورفع المستوى المعاشي له ما يتبع ذلك عدد الافراد الذي يعيلهم كأن تكون عائلته صغيرة او كبيرة اوان يكون معاقا بسبب عاهة او عجز او كبر السن، بمعنى ان التكافل الاجتماعي لا يرتبط كلياً بما يقدمه الفرد للمجتمع وانما بمقدار ما يحتاجه الفرد لقيام أودّه كفرد مسؤول عن نفسه او عن ما يعيلهم، فالمسألة الحسابية هنا لا تتعلق فقط بما يقدمه من عمل بل وايضاً بمقدار ما يحتاجه. للتربية والفضيلة والصدق فيما يؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة دور أكبر في مسار هذه النظرية وصحتها، فكيف لي أن اسمح لغيري ان يتحصّل جزءاً من منتوج عملي دون مقابل وكيف لي ان اتقبل ذلك ؟ ترفض النظرية الشيوعية في السياسة النقدية ذلك، فما تحصل عليه ليس إلاّ قيمة ما تنجزه من عمل للمجتمع باعتبار ان للدولة المسؤولية الكبرى في رعاية المجتمع ككلٌ واحد وليس بالتجزئة إلى افراد، فالشيوعية لا تؤمن بالحرية الفردية التي سار عليها النظام الرأسمالي إلا بمقدار ما يقدمه الفرد لمجتمعه لأنّ الفرد في هذا النظام هو جزء من آلة كبرى اسمها المجتمع وليس للفرد أية قوة أو نشاط خارجي شخصي وذاتي وإن كان له ذلك فيجب ان يكون داخل النشاط المجتمعي، (فالتكافل الاجتماعي بمعناه العام يجب ان يكون

للجماعة وليس للفرد)[٢٩]. فكل ما ينتجه الفرد وكل ما يبذله من نشاط تعود قيمته الربحية للمجتمع وليس لذاته او لاسرته بحجة أنّ الحاجة تكمن في المجتمع وليس في افراده ولكن بالمقابل انّ الدولة وهي تقود المجتمع قد الزمت نفسها بفتح المدارس للتعليم العام والتربية بدون مقابل ربحي تجاري والزمت نفسها بالصحة المجتمعية وتوفير السكن المجاني وبعض الامور الترفيهية والمكملة للحياة الانسانية المجتمعية.

تركّز الشيوعية على مبدأ اللاطبقية في نظامها السياسي النقدي ـ المالي ـ فالمجتمع بصورة عامة طبقة واحدة ليس فيه جامع لثروة وخازنها ولا وجود لمن يمتلك وسائل الانتاج لمن يسير في ركاب الشيوعية وهذا أمر محمود نوعا ما لانّ الطبقية صراع قاسٍ بين المالكين والمعدمين لكنه مذموم ايضا حيث انعدمت الحرية الشخصية بالتملك والعمل الحر والطموح بزيادة الارباح إلا عن طريق المجتمع نفسه فتوزيع الارباح يكون على قاعدة (كلٌ حسب طاقته ولكلٌ حسب عمله)[٣٠] مع أن هذه القاعدة ستولد الطبقية من جديد كون قيمة المنتج ستكون بنسب مختلفة إسنادا إلى كلٍ حسب طاقته وعمله وللتناقض الحاصل بين النظرية والتطبيق الحاصل من القيمة الفائضة صار الاتجاه إلى توزيع الاجور بالتساوي بغرض الغاء الطبقية المستحدثة على وفق هذا المبدأ، إلاّ أنّ طبقة اخرى ظهرت ونمت وهي طبقة القادة الذين (تمتعوا بامكانات لم تتمتع بها اكثر الطبقات على مر التاريخ..... فقد إكتسب هؤلاء سلطة مطلقة على جميع الممتلكات ووسائل الانتاج.... والتصرف بها طبقا لمصالحهم الخاصة)[٣١].

يرى الباحث أنّ ظهور طبقة القادة في التنظيم الحزبي الشيوعي ودولته قد أعاد الاشكالية إلى مربعها الاول في عدم تمكنهم من الغاء الطبقية لذا تحتّم العمل وفق نظرية التكافل الاجتماعي في توفير التعليم المجاني والصحة المجانية والسكن المجاني وامور اخرى دون التاكيد على الحرية الفردية والحاجة إلى متطلبات الحياة التكميلية مع الأخذ بنظر الاعتبار على وجوب ان توفر السلطة كل متطلبات الحياة فهل تستطيع فعل ذلك ؟ لقد أثبتت الاحداث صعوبة توفيرها وبالتالي فشل النظرية وفشل سلطتها وسقوط نظامها بعد ان اصبح المجتمع في مستوى الفقر بينما كان ما وعدوه بنقل المجتمع من حالة الفقر إلى حالة المعيشة المتوسطة وليس فوقها على اقل تقدير.

إنّ الدين والقانون هما من يلزمان الانسان على السير بالحياة على شبه إستقامة لما تطلبه السلطة منه باعتبار أنّ الدين يولّد شعورا ذاتيا وضميراً حيّاً عند الانسان يوجهه إلى الاستقامة بينما القانون بما يحمل من ادوات التطبيق وسلطة تنفيذية معاقبة تجبر الانسان على السير الصحيح مع الملاحظ ان اكثر القوانين ولا سيما في بلدان الشرق الاوسط صاحبة التوجه الاسلامي ومنها العراق تاخذ القوانين الوضعية للبلد قوتها وسندها ومنبعها من الشريعة الاسلامية بمعنى من الدين، إلاّ انّ القانون بما يحمل من سلطة وقوة ملزمة آنيّة على الفرد يكون تأثيرها ونفوذها اقوى وأشد في الحياة اليومية للمواطن من الدين، إلاّ أنّ الدين اذا ما تمّ وجوده الصحيح ووفق التربية الاخلاقية الصحيحة والمتينة له يعد العامل الاول والابرز إلى الاستقامة. وفي الحالتين يعدّ هذان الامران ويحتّمان تربية اخلاقية وانسانية ووطنية عليا ووعي يتقبلها المواطن مع سيرورة حياته.

التكافل الاجتماعي في الدولة العراقية المعاصرة:

قبل الولوج إلى مسألة توزيع الثروة في الدولة العراقية المعاصرة وتطبيق نظرية التكافل الاجتماعي لابد من العروج إلى ما كان عليه النظام في العصر الجاهلي القبلي العربي ثم ما سارت فيه الدولة العربية الاسلامية خلال الوجود النبوي وأيضا بعده في الخلافة الراشدة وما تبعتها من أنظمة سياسية وطرائقها في مسألة توزيع الثروات بين أفراد المجتمع قاطبة.

في العصر القبلي الجاهلي كانت القبيلة تمثّل دولة صغيرة يحكمها شيخها كرئيس لها، فكان لشيخ القبيلة - ويمثله الآن رئيس الدولة والوزراء واعضاء مجلس النواب والمدراء العامون وغيرهم من المتنفذين وأصحاب الكلمة والسلطة في الدولة العراقية المعاصرة - الحصة المالية الأوفى والأكبر والأوفر من المردود المالي الناتج من الغزوات والغنائم، فكان نصيبه ربع الغنيمة أولاً ثم ما يصطفيه لنفسه قبل توزيع الثروة على أفراد القبيلة وأيضاً ما تصيبه القبيلة من المال قبل المشاحنة والغزو وكذلك كل غير قابل للقسمة من الغنيمة مثل الجارية الواحدة المتبقية أو العبد - لذلك كان الخصام والتناحر على منصب المشيخة حينها - فكان شيخ القبيلة هو المستحوذ الأكبر على مداخيل القبيلة لكنّه بالمقابل عليه واجبات مثل إعانة الضعفاء من قبيلته ودفع الديّات عنهم وعليه أيضاً ان يفتح بيته للضيوف والنزلاء وغيرها من الأمور بمعنى أن يتّصف بالكرم والجود والفضيلة[٣٢]. وهذا قبل الاسلام.

أما بعد نزول الدين الاسلامي وبداية الدولة المحمدية كانت السلطة متركّزة في شخص النبي الأكرم محمد ﷺ ثم الخلافة الراشدية وحتى إنتهاء الحكم العباسي وصولا إلى السيطرة العثمانية على العراق والبلاد الاسلامية كانت السلطة منحصرة عند النبي محمد ﷺ والخلفاء الراشدين وباقي الخلفاء الذين قادوا الدولة الاسلامية كلاً في وقته وزمانه ورأيه، حيث كان في ذلك الحين تطبيق نظرية التكافل الاجتماعي محصورا بيد السلطة التي تقود المجتمع مع وجود حالات فردية لأشخاص يؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة، وإنّ الموارد المالية التي تحتاجها الدولة للعمل بالنظرية كان منبعها الزكاة والغنائم التي تتحصلها الدولة في الفتح الاسلامي لتبقى هذه النظرية فاعلة وإن إختلف المفسرون في بيت المال بين أن يكون المال مال المسلمين كما أعلن الامام علي بن أبي طالب عليه السلام فيوزع عليهم وبين أن يكون المال مال الله عند آخرين وللخليفة الحق في توزيعه على من يشاء من رعيته. خلال تلك المدة من الزمن إنقسمت وحدة السلطة في الدولة الاسلامية إلى سلطتين سياسية تقود المجتمع واخرى دينية ليس عليها سبيل سوى الارشاد والنصح، ما يعني أنّ الموارد المالية تكون من نصيب السلطة السياسية خاصة بعد الكشف عن المعادن الثمينة في باطن الارض وحسن إستخدامها وكذلك سن القوانين الضريبية على المدخول السنوي للافراد وهو محسوب على الربح السنوي الناتج من الاعمال الحرة كالتجارة والحرف والزراعة والمهن الاخرى.

لذا وبعد أن سيطرت السياسة على منابع الثروة في العراق بموجب القوانين المشرّعة توجّب على اللاعبين معها أن يتذكروا أنّ المال مال العراقيين بجمعهم ولا يحق لهم التصرف به إلاّ بما يخدم مصالح هذا الشعب وليس لأفراد معينين، فقد كان الامام علي عليه السلام وحين توليه الخلافة يوزع المال بالتساوي على الرعية باعتماد أن المال لهم وليس للمتولي التصرف به إلاّ بما يرفع من مستواهم المعيشي والحياتي فكان فعله مصداقاً لنظرية توزيع الثروة، لكنّ الحكم الأموي عندما غيّر المفهوم المالي إلى أعتبار أنّ المال مال الله وللسلطة السياسية التصرف به بما يرضي الله وأن الخليفة له حق التصرف كونه خليفة الله بمعنى أنّ ما يفعله الخليفة ويتصرفه هو ما يرضي الله، توزعت الثروة حينها بين أفراد معينين فاستغنوا بينما كان عامة المجتمع في فقر وحاجة وآخرين منع منهم العطاء لأسباب سياسية، ويبدو اليوم في عراقنا المعاصر نسير على خطى الحكم الأموي في توزيع الثروة ولكن وفق قوانين معاصرة فمثلاً إختلاف الراتب بين الدرجات الوظيفية وبين الوزارات لمن يحملون نفس الشهادة

والعنوان الوظيفي وكذلك إختلاف المخصصات كان له أثر كبير في تثبيت الطبقية المجتمعية وهذا ينعكس سلباً على حالة الاستقرار المجتمعي وإسقاطاً لمبدأ التكافل الاجتماعي.

قد يتبادر للذهن أنّ النظام السياسي في العراق الجديد الذي فرضه الاحتلال الامريكي بالتحول من النظام الاشتراكي المعمول به سابقا إلى النظام الرأسمالي المعمول به في الولايات المتحدة الامريكية أو ما شابهه قد أتت أُكله بما ينفع المجتمع العراقي وتستقر أموره المعيشية والحياتية، فقد تبيّن للجميع فساد النظام الجديد وتبيّن عدم الاهتمام بمطالب المجتمع وما كان يصبو اليه بعد التغيير، فلا نفعتنا الاشتراكية ولا إستفدنا من الرأسمالية في بلد تزخر قشرة أرضه وباطنها بالخيرات الوفيرة والكثيرة. وفي رأيي المتواضع أنّ النظام السابق جعل من العراقيين في حالة أقل من الوسطية من الانتعاش الاقتصادي أو بمستواها في بلد يتمتع بمزيد من الثروة لذلك رفضه المجتمع العراقي - وإن كان فيه بعض الاستقرار من ناحية القطاع الخاص - حيث تجمعت الثروة عند السلطة بينما كان المجتمع في حاجة اليها، وقد إستبشر الناس بالتغيير آملين توزيع الثروة بالتساوي بين أفراد المجتمع كون الثروة لهم وتخصهم لكنّ الذي حدث وصار أن ثروة المجتمع تجمعت عند أشخاص معدودين بينما السلطة كدولة تدير شؤون البلد مفتقرة اليه وكذلك المجتمع، فيلاحظ التذمر في القطاع الخاص بينما كان في السابق بحال أفضل مما هو عليه الآن وكذلك الموظف يشعر بالغبن لعدم التساوي بالراتب بين الوزارات وإختلاف نسب المخصصات. بالنتيجة فُرضت الطبقية في العهد الجديد بعد أن كانت شبه ملغاة في العهد الذي سبق. وهذا غيض من فيض. فالقوانين التي سنّها مجلس النواب تؤكد أكثرها على توزيع الثروة لكن تلك القوانين ما زالت غير نافذة وغير معمول بها لأسباب قد نجهل معظمها لذلك:

أضحى على الدولة العراقية وفق ما نصّ عليه الدستور العراقي بناء المدرسة بعد أن أضحى التعليم خارج النطاق الدولي وأتساع الامية وتسرب الاطفال من المدارس لعدم أهليتها وضعف المستوى التعليمي فيها حيث تقول المصادر الحكومية إلى حاجة العراق بحدود ثلاثة آلاف مدرسة بمختلف المستويات التعليمية وكذلك الحاجة إلى الكادر التعليمي، فما حاجة المدرسة بدون كادر يشغلها للتعليم. وكذلك بناء المستشفى ومجانيتها في التطبيب مع نقص واضح في أعداد المستشفيات وفي الخدمة الطبية والأدوية وأجهزة الطب. إنّ البنى التحتية لبلدنا منهارة ومتهالكة لتقادم الزمن عليها وعدم بناء الجديد منها قد أوصل المجتمع

إلى حالة من الانهيار وعدم الثقة بالسلطة التي تدير شؤون المجتمع. فتوجب ولعدم إنهيار الدولة العراقية وإعادة الهوية الوطنية التي بدأت بالتآكل الاسراع بإكمال البنى التحتية للدولة وللمجتمع كمصاديق متتالية لنظرية التكافل الاجتماعي تقوده الدولة أولاً وتنفّذه، ولا يخفى أنّ فتح دورات لمحو الامية كان من المصاديق الأخرى لهذه النظرية، إلاّ ان هناك أمر ربما غفل عنه المشرعون أو تغافلوا عنه وهو التكافل الاجتماعي المالي والمعنوي بين افراد المجتمع مصداقا للآية الشريفة ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾(٣٣) المتمثّل بأتّساع الهوة بين الغني والفقير وتحديد عمل القطاع الخاص وتجميده أو ارتفاع الاسعار مقابل ثبات رواتب الموظفين والأجراء بما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية لهؤلاء بجمعهم وإضعافهم بما يؤدي إلى إنسياقهم للالتفاف حول القانون وأخذ الرشا أو الربح غير القانوني فيما يطلق عليه السحت من الاموال وهو ما لاحظه المجتمع العراقي وعاشه نهاية القرن المنصرم وبداية هذا القرن خاصة بعد سقوط الصنم وتغيير النظام السياسي العام للدولة.

إنّ نظرية التكافل الاجتماعي تنسحب بالاساس على الفروق المادية والمالية بين الافراد في المجتمع الواحد لذلك تعالج هذه النظرية التفاوت في المداخيل الفردية للافراد وليكون الافراد على مستوى متقارب ومتعالي على المؤشر الوسطي للحياة المعيشية للمجتمع على اقل تقدير بمعنى العمل على إنعاش الفقير وإرتفاعه عن حالة الفقر والحاجة والعوز والذلة وليس العمل إلى بؤس الغني والهبوط به إلى المراتب الدنيا والمهانة مع ملاحظة الكسب الفاحش وغير المشروع للاثرياء. فقد قال الامام علي بن ابي طالب عليه السلام ما متّع غني إلاّ بما جاع فقير كون المال لا يجمع بتلك الدرجة عند بعض الأفراد إلاّ من بخل أو سحت وحرام.

إنّ ما تغافلت عنه السلطة المدنية في العراق كسلطة تشريعية هو إنشاء صندوق لتطبيق نظرية التكافل الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الافراد والمساواة بينهم يكون دعمه من المداخيل الرئيسية للدولة خاصة ما تستحصله الدولة من الضرائب وإن كان قانون الرعاية الاجتماعية المعمول به يمثل نوعا من التكافل الاجتماعي إلاّ أنّه لا يمثل النظرية بكاملها، فالرعاية الاجتماعية تعني تحقيق الحدود الدنيا للحياة المعيشية بينما التكافل الاجتماعي تعني توفير الحياة الحرة والمحترمة للفرد الانساني وكرامته، وإذا ما تمّ العمل بنظرية التكافل الاجتماعي بدون زيف أو محسوبية سواء من الحكومة أو الجمهور والافراد

تكون الدولة في حال من الاستقرار أقلها القضاء على العوز وعدم الشعور بالدونية أو المهانة كما يشعرها الفرد الانساني في النظامين العالميين السائدين الرأسمالي أو الشيوعي والاشتراكي.

الخاتمة:

أولاً - نتائج البحث:

١ - تدخل نظرية التكافل الاجتماعي ضمن تصورات الاديان السماوية الثلاث المنتشرة في عالم اليوم بين الناس وتدعو اليها.

٢ - تدعو وتعمل نظرية التكافل الاجتماعي إلى القضاء على الربا والرشا والمال السحت باعتبار الربا والرشا من العوامل الهادمة لكيان المجتمع.

٣ - تدعو نظرية التكافل الاجتماعي إلى إغناء الفقير وتوفير الامور الحياتية له والمستعصية عليه من قبيل الصحة والتعليم وفرص العمل وما شاكل ذلك مع إبقاء وضع الثراء عند باقي افراد المجتمع.

٤ - تمنع نظرية التكافل الاجتماعي كنز الاموال وتدعو إلى تسخيرها للعمل ورفاهية الفرد والمجتمع.

٥- المذهب السياسي الرأسمالي وظّف قانون الرعاية الاجتماعية بديلا عن نظرية التكافل الاجتماعي خوفا من الثورة المضادّة على هذا المذهب ونظريته في حرية العمل واكتناز المال.

٦- المذهب السياسي الشيوعي وهو يدعو للاشتراكية وشيوع المال بين مواطني الدولة الواحدة قلب المعادلة في نظرية التكافل الاجتماعي من تحسين حال الفرد وارتفاع موارده الاقتصادية إلى النزول بالاثرياء إلى مستوى ادنى بعد حصر المال بيد السلطة والقائمين عليها.

٧- بعد ان أقام النبي الاكرم محمد ﷺ سلطته وثبتها من خلال المشروع الاسلامي عمل على تطبيق نظرية التكافل الاجتماعي في دولة المدينة وما جاورها ونجح في تطبيقها إلى امد بعيد بعد ان هيأ التربية اللازمة لها سواء النفسية او السلوكية.

٨- الدولة الاموية لم تلتزم بنظرية التكافل الاجتماعي بل هدمتها بعد ان تحول بيت المال من بيت مال المسلمين إلى مال الله وللخليفة حق التصرف به كون الخلافة جلباب منّ الله به على الخليفة وله حق التصرف بالاموال العامة.

ثانياً - التوصيات:

١- تغيير المناهج الدراسية ذات العلاقة بالتربية النفسية والمجتمعية إلى توفير المناخ العام والتهيئة للعمل بنظرية التكافل الاجتماعي.

٢- تأسيس لمباديء التعاون في التربية الاسرية وفق مبدأ (الذين يؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة .

٣- محاربة الفساد وتطبيق قاعدة من اين لك هذا لكل فرد اخذ المال السحت وتنظيف المجتمع من السراق والمرتشين.

٤- العمل على إنشاء صندوق التكافل الاجتماعي كبديل عن أو مساعد لصناديق الرعاية الاجتماعية والتقاعد المعمول بها في البلاد.

٥- العمل على تنشيط القطاع الخاص ومساعدته بخلق فرص عمل حتى يستطيع الفرد الاعتماد على نفسه بتحصيل موارد المعيشة على ان تتم تكملة الحاجة من صندوق التكافل الاجتماعي.

٦ - إنشاء البنى التحتية في البلاد ودعمها ماليا لتكون ما يسهل على المواطن العادي التعامل معها دون حيف او ثقل مادي ليشعر الفرد المواطن أنه يعيش في بلده وليس بلد الاثرياء.

هوامش البحث

(١) - ابي الحسن، احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج٥، باب الكاف والفاء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الاعلام الاسلامي، ص١٨٧.

(٢) - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، نشر مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤، ص٧٦٥.

(٣) - القران الكريم، سورة ص، اية ٢٣.

(٤) - الفيروز ابادي، مجد الدين ابي طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، ص١٢٦٤.

(٥) - ابو زهرة، محمد بن احمد، التكافل الاجتماعي في الاسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ص٧.

(٦) - الخياط، عبد العزيز، المجتمع المتكافل في الاسلام، القاهرة، دار السلام للنشر والتوزيع، ط٣، ١٩٨٦، ص٧.

(٧) - ينظر: سكينر، ب. ف، السلوك الانساني، ترجمة عبد القادر يوسف، المجلس الوطني للثقافة والفنون، كويت، ١٩٨٠، ص٣٥.

(٨) - الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، العارف للمطبوعات، ط١، ٢٠١٢، ص٧٩٠.

(٩) - المصدر نفسه، ص٧٩١.

(١٠) - ابو زهرة، محمد، التكافل الاجتماعي في الاسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٧.

(١١) - افلاطون، جمهورية افلاطون، ترجمة حنا خباز، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص٥٥.

(١٢) - المصدر نفسه، ص١٣٨.

(١٣) - السباعي، مصطفى، اشتراكية الاسلام، ط١، ١٩٦٠، دمشق، ص٢٧.

(١٤) - انجيل متى، ٢٥ - ٢٤ - ٤٠.

(١٥) - القران الكريم، سورة الاعراف، اية ١٤٨.

(١٦) - السباعي، مصطفى، اشتراكية الاسلام، مصدر سابق، ص٢٢.

(١٧)-السباعي، مصطفى، الاشتراكية في الإسلام، مصدر سابق، ص١٩.

(١٨) - القران الكريم، سورة التوبة، اية ٣٤.

١- حديث نبوي شريف، متفق عليه عن النعمان بن المنذر، الانترنيت.

(٢١) -السباعي، مصطفى، الاشتراكية والإسلام، مصدر سابق، ص٣٦.

(٢٢) - الغزالي، أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، ج١، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣ هـ، ص٢٧٨.

(٢٣) - ينظر: قطب، سيد، العدالة الاجتماعية في الإسلام، ط٣، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣، ص٥٠ - ٥٧.

(٢٤) - القران الكريم، سورة البقرة، اية٣٠.

(٢٥) - القران الكريم، سورة البقرة، اية٣٠.
(٢٦) - القران الكريم، سورة البقرة، اية٣١.
(٢٧) - ينظر: عبد العال، احمد، التكافل الاجتماعي في الاسلام، الشركة العربية للتوزيع، ١٩٩٧، ص٢٢.
(٢٨) - ابو زهرة، محمد، التكافل الاجتماعي في الاسلام، مصدر سابق، ص٧.
(٢٩) - ابو زهرة، محمد، التكافل الاجتماعي في الاسلام، مصدر سابق، ص١١.
(٣٠) - الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص٢٤٧.
(٣١) - الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص٢٥٦.
(٣٢) - ينظر: سالم، عبد العزيز، تاريخ العرب في عصر الجاهلية، دار النهضة، بيروت، ص٤١٥.
(٣٣) - القران الكريم، سورة الصافات، اية ٢٤.

قائمة المصادر

١ - القران الكريم.
٢ - انجيل متى.
٣ - ابو زهرة، محمد، التكافل الاجتماعي في الاسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٤.
٤ - ابو الحسين، احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج٥، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر مكتب الاعلام الاسلامي.
٥- الخياط، عبد العزيز، المجتمع المتكافل في الاسلام، القاهرة، دار السلام للتوزيع والنشر، ط٣، ١٩٨٦.
٦- افلاطون، جمهورية افلاطون، ترجمة حنا خباز، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت.
٧- السباعي، مصطفى، اشتراكية الاسلام، ط١، دمشق، ١٩٦٠.
٨ - سكنير، ب، ف، السلوك الانساني، ترجمة عبد القادر يوسف، المجلس الوطني للثقافة والفنون، كويت، ١٩٨٠.
٩- الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، العارف للمطبوعات، ط١، ٢٠١٢.
١٠- عبد العال، احمد عبد العال، التكافل الاجتماعي في الاسلام، الشركة العربية للتوزيع، ١٩٩٧.

١١ - الغزالي، ابو حامد، المستصفى من علم الاصول، ج١، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣ هـ.

١٢ - الفيروز ابادي، مجد الدين ابي طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة.

١٢ - قطب، سيد، العدالة الاجتماعية في الاسلام، ط٣، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣.

١٣ - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، نشر مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤.